المنصة النسوية في لبنان

بيان صحفي

المنصّة النسويّة في لبنان تناقش أشكال العنف المتعدّدة وتدعو إلى إجراءات عملية لحماية النساء والفتيات

بيروت – 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة ، نظّمت *المنصّة النسوية في لبنان* مؤتمرًا بعنوان "التضامن النسوي - قوة من أجل القضاء على العنف والتمييز ضد النساء والفتيات"، في سينما متروبوليس، بيروت، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. حضر المؤتمر نحو 150 مشارك/ة من مختلف المحافظات اللبنانية، بينهم ممثلات وممثلون عن منظمات نسوية وحقوقية، وخبراء/خبيرات وناشطات، إلى جانب نواب وجهات دوليّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المنصّة النسويّة في لبنان هي ائتلاف يضم 48 منظمة وناشطة نسوية يعملن بشكل جماعي لتوحيد الجهود والدفاع عن حقوق النساء والفتيات والتأثير في السياسات العامة من منظور نسوي. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدور الميسّرة لأعمال المنصّة، عبر تقديم الدعم الفني والإداري وتعزيز التنسيق بين العضوات، مع الحفاظ الكامل على استقلالية المنصّة في تحديد أولوياتها ومواقفها واستراتيجيات عملها.

وتبرز أهمية هذا المؤتمر في وقت يمرّ فيه لبنان بمرحلة دقيقة تتداخل فيها تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ما ينعكس بشكل واضح على واقع النساء والفتيات ويؤدي إلى ازدياد أشكال العنف في المجالات الأسرية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية والرقمية. وفي هذا الإطار، تشكّل المنصّة النسويّة مساحة جامعة تعمل على تعزيز الصوت الجماعي للمنظمات النسوية ودعم مشاركتهن البنّاءة في الحوارات الوطنية وفي بلورة سياسات أكثر شمولًا وعدالة.

وانطلاقًا من هذا الدور، شكّل المؤتمر مساحة وطنية لمناقشة واقع العنف المتزايد الذي تواجهه النساء والفتيات، وتحليل أسبابه البنيوية، واستعراض التحديات التي تعيق الوصول إلى الحماية والعدالة والمساواة. كما ركّزت النقاشات على الدور المحوري الذي تؤديه المنظمات النسوية على الأرض، وأهمية تعزيز الدعم المؤسسي والمجتمعي لجهودها في الوقاية، والاستجابة، والمناصرة.

وتوزّعت أعمال المؤتمر على أربع جلسات متوازية تناولت أشكالًا مترابطة من العنف:

- **العنف الاقتصادي،**
- **العنف الأسري والاجتماعي،**
- **العنف ضد المرأة في السياسة،**
- **العنف الموجّه ضد المنظمات النسوية والمدافعات عن حقوق الإنسان.**

وقدّم المشاركون/ات تحليلات معمّقة وشهادات مباشرة تعكس واقع النساء في مختلف المناطق، مؤكدين أنّ تفاقم العنف يعود ليس فقط إلى ثغرات تشريعية، بل أيضًا إلى **ضعف تطبيق القوانين، واستمرار الممارسات التمييزية، وتراجع الحماية المؤسسية، وتضييق الفضاء المدني، وتصاعد الهجمات على الناشطات والمنظمات النسوية** خلال السنوات الأخيرة.

التوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر

أولًا: توصيات جلسة العنف الاقتصادي

- اعتماد مقاربات سياسية وحقوقية تربط العنف الاقتصادي بجميع أشكال العنف، مع إدماج قضايا النساء ذوات الإعاقة وتعزيز التعاون بين الحركة النسوية والنقابية.